**Jordan** PERMANENT MISSION OF H.K. OF JORDAN TO THE UNITED NATIONS

# بيـــــــان

## معالي ناصر جوده

## وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية

## أمام

## الجمعية العامة للأمم المتحدة

## في دورتها الرابعة والستين

نيويورك 2009/9/26

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**السيد الرئيس،**

اقدم لكم بداية أحر التهنئة على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة والستين وإنني على ثقة بأن خبرتكم المعروفة وحكمتكم المعهودة من شأنهما الإسهام في إثراء وتأطير وتركيز مداولات جمعيتنا العامة وجعل هذه الدوره، وبجهودنا جميعاً، مميزة ومنتجة ومكرسة لتعزيز دور وعمل منظمة الامم المتحدة باعتبارها المنظمة الدولية الأم وحاضنة العمل الدولي متعدد الأطراف ومظلته الأشمل. كما وأتقدم بجزيل الشكر لسلفكم سعادة السيد الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان على جهوده المشكورة التي بذلها خلال الدورة الماضية. وأتقدم ايضا بالتحية والتقدير لمعالي السيد بان كي مون الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة.

**السيد الرئيس،**

إننا مرتاحون للتوجه الملموس لإعادة الإعتبار للعمل الدولي متعدد الأطراف لأننا نؤمن بأنه يشكل الوسيلة الأمثل و الأكثر فاعليه، إن لم تكن الوحيدة، التي من شأنها ضمان التعامل بنجاح مع التحديات الدولية المتشعبة والتي أثبتت التجارب عدم قدرة وإمكانية أي دولة بمفردها على مواجهتها لكون هذه التحديات، وبطبيعتها، عابرة للحدود وتقتضي حكماً جهداً دولياً منسقاً يعمل تحت مظلة دولية واحدة وجامعة. ومما لاشك فيه أن منظمة الأمم المتحدة، وبالرغم من محاولات عديدة هدفت للتشكيك بفاعليتها وقدرتها على التصدي الفاعل لتحديات ومشكلات القرن الواحد والعشرين، تظل وستبقى الوعاء الدولي الأمثل القادر، ومن خلال عالمية عضويتها، على التعامل بنجاح مع التحديات التي تواجهنا جميعاً دولاً وشعوباً. ولقد شهدنا جميعاً النتائج الوخيمة التي أفضت إليها النزعات المنادية بتهميش مؤسسات العمل الدولي متعدد الأطراف وفي المقدمة منها منظمة الأمم المتحدة والتداعيات والعواقب المترتبة على ذلك من تعميق وتعقيد للمشكلات القائمة بدلاً من حلها وتجاوزها. ولابد لنا في هذا السياق من إنجاز عملية إصلاح منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية كذلك إصلاحها المالي والإداري لتمكينها من الإستجابة الشاملة والفاعلة للتحديات الدولية القائمة والجديدة والتي نتج بعضاً منها عن التغييرات التي أصابت بنية وتركيبة النظام الدولي عما كان قائماً لدى

إنشاء منظمة الأمم المتحدة مثلما نتج بعضها الآخر عن تطور الوسائل والإمكانات العلميه والتقدم التكنولوجي والثورة التي يشهدها عالم الإتصالات وكذلك حقائق العولمة التي جعلت هذا العالم، بحق، قرية صغيرة يتأثر كل ركن فيها بما يجري في ركن آخر وكذلك متطلباتها والآثار المصاحبة لها مثل ظواهر التصحر والتغير المناخي والإرهاب والفقر والأوبئة ومشاكل إنتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها من التحديات.

**السيد الرئيس،**

إن أحد أبرز النجاحات، وهي كثيرة، التي تسجل لمنظمة الأمم المتحدة تتمثل في دورها الرائد والطليعي في إنهاء ظاهرة الإستعمار والإحتلالات وفي ضمان ممارسة الشعوب لحقها في تقرير مصيرها.

ومع الأسف، وبالرغم من أن منظمة الأمم المتحدة قد أخذت على عاتقها تحمل "المسؤولية الدائمة" عن قضية فلسطيين، فان إسرائيل مستمرة ومنذ عام 1967 في احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية وفي عدم تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية وعلى أساس خطوط الرابع من حزيران عام 1967 كما أن إسرائيل مستمرة في إحتلالها للجولان السوري ولأراض لبنانية.

وبينما التزم العرب ومنذ قمة بيروت عام 2002 من خلال تبني مبادرة السلام العربيه والتمسك بها في كل قمة عربية تلت منذ ذلك الوقت وآخرها قمة الدوحة خلال الربيع الماضي، وما زالوا، بحل الدولتين وبالسلام الشامل الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وإعادة كامل الأراضي السورية واللبنانية المحتلة وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة رقم 194 وتحقيق السلام والأمن والإعتراف بإسرائيل من قبل جميع الدول العربية، تستمر إسرائيل في عدم تجاوبها مع الخيار العالمي والعربي الجماعي بالسلام العادل والشامل وتحقيق حل الدولتين وفقاً للمرجعيات الدولية المعتمدة بهذا الشأن وكذلك مبادرة السلام العربية.

ولابد الان التجاوب بنية صادقة وارادة حقيقية وإيجابية فعالة مع الجهود الجادة والكبيرة التي يقودها الرئيس الأمريكي باراك أوباما وإدارته مسنودين بإجماع ودعم دولي غير مسبوق وتجاوب عربي وفلسطيني صادق لإطلاق مفاوضات جادة تفضي إلى تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام الشامل في الشرق الأوسط وهو الأمر الذي يشكل مصلحة عالمية وأمريكية مثلما هو مصلحة فلسطينية وعربية وإسرائيلية. وإننا في الأردن، بقيادة مولاي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله، نعمل بدأب وبدون كلل لتحقيق هذا الهدف النبيل الذي تستحقة شعوبنا.

**السيد الرئيس،**

إن المملكة الأردنيه الهاشمية تساند وتدعم المضامين الهامه التي أكد عليها الخطاب الذي ألقاه فخامة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في هذه الجمعيه بتاريخ 23 ايلول الجاري. لقد فصل هذا الخطاب، وبما لا يدع مجالا للبس رؤية الرئيس الأمريكي للحل النهائي والمرجعيات التي اعتمدها والمتمثلة في إنهاء الإحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967 من خلال قيام الدوله الفلسطينية المستقلة والمتواصلة جغرافياً والقابلة للحياه لتعيش بسلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل وكذلك تحقيق السلام ما بين سوريا ولبنان وإسرائيل. إن إعادة تأكيد الرئيس أوباما وبوضوح في هذا الخطاب على الإطار السياسي المرجعي للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية عبر التأكيد على أن قضايا الحدود والأمن والقدس واللاجئين هي قضايا الحل النهائي التفاوضية الحيوية هو أمر هام ومقدر مثلما هو تأكيده القاطع على عدم شرعية المستوطنات.

إن خطاب الرئيس أوباما هذا يدلل أيضاً على استمرار إلتزامه القوي بتحقيق حل الدولتين والسلام الشامل في الشرق الأوسط وعلى عزمه على مواصلة الجهود الكبيرة والمشكورة التي بدأها وإدارته، ومنذ اليوم الأول لتولي المسؤولية، لخلق البيئة البناءة والملائمة لإطلاق مفاوضات جادة وبسرعة، وعلى كل المسارات للوصول إلى هذا الهدف النبيل.

وينبغي على المجتمع الدولي بأسره أن يتحمل مسسؤلياته في إطلاق المفاوضات فوراً وفي ضمان وصولها إلى مبتغاها المنشود. وأود في هذا السياق أن أعبر عن

التقدير العالي والدعم الكامل لفخامة الرئيس محمود عباس على إلتزامه المبدئي بالسلام، ومن منطلق الشراكة الحقيقيه، وعلى تمسكه بالثوابت الوطنية الفلسطينية والعربية والمرجعيات الدولية وتجاوبه الصادق والسلطة الوطنية الفلسطينيه مع كل المساعي الدوليه لتحقيق حل الدولتين وهو الأمر الذي تجلى مرة أخرى في مشاركته في اللقاء الثلاثي الذي دعا إليه واستضافه الرئيس أوباما في نيويورك مطلع هذا الأسبوع.

**السيد الرئيس،**

إن هذة البيئة البناءة والملائمة يصعب تحقيقها طالما أن إسرائيل ترفض وقف الإستيطان في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وترفض وقف كافة الأعمال الأحادية الجانب، وخصوصاً في القدس الشرقية المحتلة، وعلى وجه التحديد أعمال الحفريات حول وتحت الحرم القدسي الشريف والأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة وهدم المنازل العائدة للعرب وطردهم منها وتستمر في اتخاذ إجراءات ترمي إلى تغيير الواقع الديمغرافي للقدس الشرقية وهويتها العربية وطابعها التراثي والديني.

إن القدس الشرقية تمثل قلب الأراضي المحتلة وهي جزء لا يتجزأ منها ولقد قررت منظمة الأمم المتحدة ومن خلال جمعيتها العامة وكذلك من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي إعتبار كل الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية والأراضي الفلسطينيه والعربية المحتلة باطلة بطلاناً مطلق وأطالب إسرائيل ومن هذا المنبر اليوم بأن تظهر تجاوبها وبالأفعال من خلال سلوك درب السلام الذي تريده شعوب منطقتنا والعالم وإلى وقف هذة الإجراءات غير القانونية ووقف الاستيطان والتعامل البناء من أجل تحقيق البيئة المناسبة التي من شأنها أن تؤدي إلى إطلاق مفاوضات سلام جادة ومنتجة وعلى كل المسارات تتضمن ضوابط وآليات رقابة وتثبت وأطر زمنية واضحة ومؤشرات قياس لأداء الإلتزامات المتبادلة، تنطلق من النقطة التي كانت قد توقفت عندها.

ومما لا شك فيه أن لمنظمة الأمم المتحدة دوراً رئيسيا ومسؤولية مباشرة في هذه المساعي من منطلق "المسؤولية الدائمة" للأمم المتحدة عن القضية الفلسطينية وكذلك من خلال دور المنظمة في اللجنة الرباعية الدولية التي نساند وندعم والتي يمكن لها

أيضاً أن تؤدي دوراً أكبر في المفاوضات في سياق المراقبة والتثبت وغيرها من المجالات الحيوية. وأشدد في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تؤديه الأطراف الأعضاء في اللجنة الرباعية بما فيها الإتحاد الأوروبي ودوله والإتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

ولابد أن نتحرك جميعا لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة. فأهلنا هناك يكابدون معاناة يومية مأساوية وتعوزهم أغلب أسباب إدامة الحياة الطبيعية ولا يعقل ولا يقبل أن نرضى باستمرار هذا الوضع ولا بد من رفع هذا الحصار غير الإنساني وبدء إعادة إعمار القطاع. ونأمل أن نشهد التقدم و الإنفراج الذي ننشد لجهة تحقيق المصالحة الفلسطينية وندعم بالكامل الجهود المصرية في هذا السياق. وفي اطار الحديث عن غزة لا بد من الإشارة الى التقرير الهام الصادر عن الجنة الدولية للتحقيق والذي نأمل أن يأخذ ما يستحقه من إهتمام ومتابعة.

**السيد الرئيس،**

لقد كان لمنظمة الأمم المتحدة دوراً طليعيا في تأسيس المنظومة العالمية لحقوق الإنسان وإنشاء الآليات الدولية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وضمان حمايتها ونعتز في هذا الصدد بأن المملكة الأردنية الهاشمية تتمتع بعضوية مجلس حقوق الإنسان وللمرة الثانية على التوالي منذ إنشاء هذا المجلس وهو الأمر الذي يمثل تعبيراً وإعترافاً دولياً مشكوراً بالسياسات التي تنتهجها بلادي، بتوجيهات من مولاي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله، لتعزيز حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وحمايتها.

كما أن لمنظمة الأمم المتحدة الفضل في تأطير وتحريك الجهود الدولية التي أفضت إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية كجهاز قضائي جنائي دولي دائم لضمان أن ينال كل من يرتكب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو خروقات جسيمة عقابه الرادع ولقد كان للأردن دوراً أساسياً في مؤتمر روما الدبلوماسي الذي نتج عنه إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتشرفت بلادي بالرئاسة الأولى لجمعية الدول الأطراف في المحكمة. وأيضا فللأمم المتحدة الدور البارز في تطوير منظومة القانون

الإنساني الدولي من خلال تحريم ميثاقها اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ثم في تطوير وإقرار الإتفاقات الدولية الخاصة بهذا الموضوع وفي القلب منها اتفاقات جنيف الأربعة- والتي نحتفل بالذكرى الستين لها - وكذلك إتفاقية لاهاي لعام 1954 حول حماية الأماكن التاريخية والتراثية خلال الحروب فضلاً عن النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة في مجالات الحد من إنتشار أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية من خلال تأمين التمديد اللامتناهي لإتفاقية منع انتشار الأسحلة النووية عام 1995. وإننا ندعو في هذا الصدد إلى الإمتثال للقرار المصاحب للتمديد اللامتناهي لمعاهدة منع الانتشار عام 1995 والقاضي بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية بالكامل من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل.

وأود أن أشدد في هذا الصدد على تمسك بلادي بحق الدول المشروع الذي تقره إتفاقية منع الإنتشار النووي في الإستخدام السلمي للطاقة النووية ونقل التكنولوجيا المرتبطة بذلك وإلى تعزيز الآليات الرقابية التي من شأنها أن تكفل أن لا تكون مثل هذه البرامج السلميه لإستخدام للطاقة النووية ستاراً لبرامج عسكرية ومن هنا فإن بلادي، وقد عقدت العزم على المضي قدماً في مجالات الإستخدام السلمي للطاقة النووية قد صادقت على كافة الإتفاقات والوثائق والآليات الرقابية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن المملكة الأردنية الهاشمية تساند كذلك الجهود الدولية الرامية إلى ضمان دخول إتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وتحث الدول على المسارعة بالتصديق على هذه الإتفاقية لتأمين دخولها حيز النفاذ الفعلي باعتبار ذلك يشكل خطوة على طريق نزع السلاح النووي وتدعم بلادي القرار الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي بهذا الخصوص قبل يومين.

**السيد الرئيس،**

إن بلادي كانت ولا تزال تعمل وستبقى في الطليعة في مجال محاربة الإرهاب والتطرف وكذلك في العمل الدووب على التقريب ما بين الديانات والحضارات والتعريف بجوهر الدين الإسلامي العظيم وقيمه الإنسانية النبيلة ولقد قمنا بجهود عملية

في هذا الصدد من خلال إطلاق مبادرات عدة في هذا المجال أبرزها إطلاق رسالة عمان ووثيقة كلمة سواء.

**السيد الرئيس،**

إن الأردن يدعم كل الجهود الرامية إلى ترسيخ المصالحة الوطنية الشاملة في العراق عبر عملية جامعة لا تستثنى أي من مكونات العراق الشقيق أو تهمشها كما نساند كل الجهود الرامية إلى إرساء الأمن والإستقرار في العراق بما يضمن سلمه الأهلي ويحافظ على سيادته واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه ويقطع دابر التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية من أي كان ويؤدي بالتالي إلى استعادة العراق الشقيق لدوره الهام في محيطه العربي وفي العالم.

وفي الختام، السيد الرئيس، أود أن أجدد التعبير عن إلتزام الأردن الكبير في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين من خلال مشاركتنا الفاعلة في عمليات حفظ السلام ايضاً ولعل حجم القوات المسلحة والشرطية وقوات الدرك الاردنية المشاركة في عمليات حفظ السلام وكذلك اتساع رقعة عملياتها جغرافياً على مستوى العالم يشكل مؤشراً حقيقياً على الدور الفعلي للأردن في إطار منظمة الأمم المتحدة نقرن فيه أيضاً الأقوال بالأفعال. كما أنه يدلل على إرادتنا السياسية الكبيرة في المساهمة في العمل الدولي الجاد متعدد الأطراف ضمن منظومة الأمم المتحدة.

وأود التأكيد بأننا لن نألوا جهداً في عمل ما هو مطلوب منا وأكثر من ذلك في سبيل تعزيز العمل الدولي متعدد الأطراف وتطويره وفي جهود تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام الشامل في الشرق الأوسط وفي كل ما من شأنه تعزيز وتنمية التعاون الدولي وتعميق أواصر العلاقات ما بين الحضارات المتنوعة التي تثري حياة مجتمعاتنا جميعاً على هذا الكوكب الذي نتشارك.

**وشكراً سيدي الرئيس.**